



محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: 6 [2021] QIC (C)

لدى محكمة قطر الدولية

26 سبتمبر 2021

رقم القضية: 15 لسنة 2020

جون أند ويدمان ذ.م.م

المدعية

و

- (1) تريمو باركس ذ.م.م
- (2) شركة طلال بن محمد التجارية ذ.م.م
- (3) ليجر ذ.م.م
- (4) قطر المستقبل لتطوير الأعمال (أدابيسك) ذ.م.م

المدعى عليهم

تقييم التكاليف

أمام:

السيد/ كريستوفر غراوت، رئيس قلم المحكمة

الحكم

مقدمة

1. ينشأ تقييم التكاليف المائل نتيجةً للحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية للمحكمة (القضاة كيرخام وهاميلتون والعنيزي)، بتاريخ 22 أغسطس 2021 الورد تحت الرقم المرجعي 21 QIC (F) [2021]. وقد أمرت المحكمة بموجب ذلك الحكم بأن تدفع المدعى عليها الأولى إلى المدعية مبلغ 416,539 ريالاً قطرياً إلى جانب فائدة تفصيلية قبل الحكم وبعده. ورفضت المطالبة ضد المدعى عليهم الآخرين. وقد منحت المدعية التكاليف المعقولة ضد المدعى عليها الأولى، على أن يتولى رئيس قلم المحكمة تقييمها في حال عدم الاتفاق عليها. كتبت المدعية إلى المدعى عليها الأولى سعيًا إلى التوصل لاتفاق بشأن مسألة التكاليف لكنها لم تتلق أي رد. في 13 سبتمبر 2021، تقدمت المدعية بطلب لتقدير تلك التكاليف. وحصلت المدعى عليها على مهلة 7 أيام لتقديم رد والإخطار به لكنها أخفقت في ذلك.

2. وفي ضوء منحي "صلاحيات واسعة" في ما يتعلق بالإجراء الذي سيتم اتباعه عند إجراء التقييم، على أساس التناسب والملاءمة، نظرت في المسألة بناءً على الدفوع الكتابية المقدمة، أي من دون عقد جلسة استماع، بعد أن أوضحت للطرفين أن ذلك هو المنهج الذي سوف أسلكه وبعد عدم تلقي أي دفوع تفيد عكس ذلك من أي من الطرفين.

المبادئ الواجب تطبيقها

3. في قضية حماد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي، الرقم المرجعي 1 QIC (C) [2017]، وضعتُ المبادئ التي يجب تطبيقها عند تقدير "التكاليف المعقولة". ففي الفقرات 10-12 من تقديري للتكاليف بتاريخ 5 مارس 2017، أوردتُ ما يلي:

كيف يمكن التعامل مع مسألة المعقولية؟ في رأيي، ولكي تكون التكاليف قابلة للاسترداد يجب أن تكون على حدٍ سواء متكبّدة بطريقة معقولة ومعقولة من حيث القيمة. وإلا فإنه من المستبعد أن تكون قابلة للاسترداد.

¹ في قضية حماد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي، الرقم المرجعي [2017] QIC (F) 1، في الفقرة 21. لم تتدخل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة في هذا المبدأ الذي اتبعته المحكمة في القضية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017، وقد ورد الحكم تحت الرقم المرجعي 2 QIC (A) [2017].

لقد حددت القائمة التالية (غير الشاملة) من العوامل التي يجب بالعادة أخذها في عين الاعتبار عند تقدير ما إذا كانت التكاليف قد تكبدها أحد الأطراف بشكل معقول أو لا، وإذا صحَّ ذلك، ما إذا كانت معقولة أيضًا من حيث القيمة أو لا:

(أ) التناسب؛

(ب) سلوك الطرفين (على حد سواء قبل الدعوى وفي أثناء سيرها)؛

(ج) الجهود المبذولة للنظر في النزاع وتسويته من دون اللجوء إلى التقاضي (على سبيل المثال من خلال تسوية المنازعات بطرق بديلة)؛

(د) ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة أو رفضها؛

(هـ) ومدى نجاح مساعي الطرف الذي يسعى لاسترداد التكاليف.

عند النظر في عامل التناسب، يرجح أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية (ونؤكد مرة أخرى على أنها قائمة غير شاملة):

(أ) المبلغ أو القيمة موضوع أي دعوى مالية أو عقارية؛

(ب) أهمية المسألة (المسائل) المطروحة بالنسبة إلى الطرفين؛

(ج) مدى تعقيد المسألة (المسائل)؛

(د) مدى صعوبة أي نقطة (نقاط) معينة يتم طرحها أو مدى حداتها؛

(هـ) الوقت المستغرق في القضية؛

(و) الآلية المعتمدة للنظر في القضية؛

(ز) والاستخدام المناسب للموارد من قبل الأطراف بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب الاقتضاء.

4. وافقت الدائرة الابتدائية للمحكمة على هذه المبادئ عند مراجعتها^٢ وفي القضية الحالية، لم يسع أي من الطرفين إلى بيان أن تلك المبادئ لا ينبغي تطبيقها على القضية الماثلة.

دفع الطرفین

5. تُطالب المدعية بالتكاليف بمبلغ 45,825 دولار أمريكي، والذي يشمل 70.5 ساعة عمل بمعدل 650 دولارًا أمريكيًا في الساعة. وقد أرفقت بدفوعها ملحقاتًا يورد بيانًا تفصيليًا بكيفية قضاء تلك الساعات. وفي ما يتعلق بسعر الساعة، توافق المدعية على أن هذا يتفق مع الرسوم التي يحتسبها المحامون المبتدئون في شركة دولية، على الرغم من حقيقة أن المحامي المنشغل بالقضية الحالية هو محام يحظى بقدر من الخبرة (حيث يحظى بخبرة عريضة تمتد على مدار 24 سنة). وتوافق على أن الرسوم معقولة.

^٢ في قضية حماد الشوايكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي، الرقم المرجعي [2017] QIC (F) 1، في الفقرة 20. لم تتدخل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة في قرار المحكمة لاعتماد تلك المبادئ في إطار القضية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017، وقد ورد تحت الرقم المرجعي [2017] QIC (A) 2.

6. تلتفت المدعية الانتباه إلى العديد من جوانب سلوكيات المدعى عليها الأولى؛ فهي تشير إلى أن المدعى عليها الأولى وعدت قبل المحاكمة بأن تسدد إلى المدعية رسومها في أكثر من مناسبة، لكنها أخفقت في النهاية في القيام بذلك. كما تشير إلى أن المدعى عليها الأولى قدمت العديد من التأكيدات الخاطئة أثناء المحاكمة في ما يتعلق بالعلاقة بين الطرفين.

7. وكما أوضحنا أعلاه، أخفقت المدعى عليها الأولى في تقديم أي دافع كتابية.

التحليل

8. إن المدعي هو شركة محاماة. لقد رأيتُ، في عدد من المناسبات حتى الآن، أنه يحق لشركات المحاماة التي تمثل نفسها في الإجراءات المدنية أمام المحكمة، إذا مُنحت تكاليفها المعقولة، المطالبة بأجورها المهنية، بشرط أن تكون هذه الأجور معقولة: انظر، على سبيل المثال، شركة ننتونز وشركاه (فرع مركز قطر للمال) ضد شركة بن عمران للتجارة والمقاولات ذ.م.م، الرقم المرجعي 3 QIC (C) [2020] وبينسنت ماسونز إل بي (فرع مركز قطر للمال) ضد مجموعة القمر القابضة الرقم المرجعي 1 QIC (C) [2018]. لن أكرر الملاحظات التي قدمتها في تلك القضايا (وغيرها) في ما يتعلق بمبررات ذلك. إن سعر الساعة المحتسب في القضية الماثلة يماثل المحتسب في قضايا أخرى نظرتُها ويبدو السعر معقولاً بالنسبة لي.

9. يبين الملحق الذي قدمته المدعية بوضوح العمل الذي قام به محاميها. وكما سلف بيانه، لم تقدم المدعى عليها الأولى أي اعتراض في ما يتعلق بالملحق أو الدفع المصاحبة له. وبعد مراجعة الدفع وفي ضوء العوامل المبينة في الفقرة 3 أعلاه، أخلص باطمئنان إلى أن العمل الذي تم القيام به كان معقولاً، وكذا الوقت المنقضي في القضية.

الخلاصة

10. وتأسيساً على ما سبق، أرى أن المبلغ المطالب به، وهو تحديداً 45,825 دولاراً أمريكياً، معقولاً وأن المدعى عليها الأولى يجب أن تدفع ذلك المبلغ إلى المدعية.



بهذا أمرت المحكمة،

Christopher Groat

السيد كريستوفر غراوت

رئيس قلم المحكمة

التمثيل:

تقدم السيد ميشيل ديليت بالدفع الكتابية نيابة عن المدعية.

لم تتقدم المدعى عليها بأية دفع كتابية.